

تقييم التجربة المصرية في استصلاح الأراضي

دكتور مصطفى الجبلى

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي السابق

أولا - نبذة تاريخية :

عرفت مصر استصلاح الأراضي بمفهومه الحديث في أوائل القرن العشرين حيث بدأت أعمال الاستصلاح في وادى الطميلات بالشرقية وبعض مناطق شمال الدلتا حوالى سنة ١٩٠٢ وكانت مصر حينئذ رائدة في مجال استصلاح الأراضي الملحية والقلوية وعنها نقل الأمريكيون تكنولوجيا استصلاح هذا النوع من الأراضي باستخدام الجبس وأسلوب الغمر والغسيل في استصلاح الأراضي الملحية . وكان لعلماء حملة نابليون فضل مذكور في التعرف على أسباب قلوية الأراضي المصرية من دراستهم المستفيضة لأراضي وادى النطرون ووضعوا النظريات العلمية والمعادلات الكيماوية التى تفسر نشأة الأراضي القلوية في مصر .

ومع انشاء خزان أسوان لتوفير المياه للزراعة الصفية في أوائل القرن الحالى بدأ الكثير من الشركات العقارية الأجنبية الدخول في مجال استصلاح الأراضي في مصر أما لاستغلالها في الزراعة أو بيعها بأسعار عالية وفوائد مرهقة للمصريين الذين عجز الكثير منهم عن سداد الأقساط الواجبة السداد فاستولت هذه الشركات ثانية على هذه الأراضي وضاع على المصريين ما دفعوه من ثمن لها وحقت هذه الشركات أرباحا باهظة وتحكمت في قطاع هام من الاقتصاد الزراعى المصرى ومن الشركات الأجنبية التى عملت في مجال استصلاح واستغلال الأراضي شركة وادى كوم أمبو وشركة مساهمة البحيرة والشركة العقارية وشركة أراضي أبو قير وغيرها .

ولم تنتبه الحكومة المصرية الوطنية الى خطورة هذه الظاهرة وأبعادها السلبية على الاقتصاد القومى الا في أوائل الثلاثينات بعد ان انتهت التعلية الأخيرة لخزان أسوان سنة ١٩٣٢ وتوفر كميات اضافية من المياه للزراعة المصرية خلال فترة الصيف . وبدأت الدولة وكبار الملاك من المصريين دخول مجال استصلاح الأراضي لكسر قبضة احتكار الشركات الأجنبية لهذا النشاط ، فنزلت مصلحة الأملاك الامرية مسئولية استصلاح الأراضي كجهاز حكومى وقامت باستصلاح مساحات جديدة في مناطق كفر سعد والسرو وغيرها بشمال الدلتا . كما قام بعض كبار الملاك من المصريين باستصلاح مساحات من الأراضي الملحية بشمال الدلتا وانشأوا مزارع كبيرة عليها . واستمر الوضع على ذلك حتى أوائل الخمسينات ولم يتجاوز معدل المساحة المستصلحة عن خمسة آلاف فدان في السنة خلال هذه الفترة نظرا لعدم توفر موارد مائية اضافية تسمح باستصلاح مساحات اكبر كما وأن الضغط السكانى على الأراضي الزراعية لم يصل حينئذ الى النقطة الحرجة .

ومع الزيادة الرهيبية في السكان وما صاحبها من زيادة الطلب على الغذاء ونقص واضح في نصيب الفرد من الأرض الزراعية بدأت قضية استصلاح الأراضي في مصر تأخذ أبعاداً جديدة بعد ثورة ١٩٥٢ .

ولما كانت العقبة الرئيسية أمام أى توسع كبير في استصلاح مساحات جديدة من الأرض الزراعية هي عدم توفر الموارد المائية اللازمة لهذا التوسع في إطار الاعتماد على التخزين الموسمي لمياه النيل بخزان أسوان مما لا يضمن الأمان المائي للمساحات المستصلحة في كل السنين كان لابد من التفكير الجدى في إيجاد حل لهذه المشكلة وكانت فكرة المهندس الزراعى المصرى الجنسية دانييوس باقامة سد عال جنوب سد أسوان الحالى لتخزين جزء كبير من مياه الفيضان التى كانت تضيع سنوياً في البحر والاستفادة منها في التوسع الزراعى مستقبلاً . إلا أن هذه الفكرة قوبلت بالرفض من جانب المختصين في شئون نهر النيل حينئذ ومعظمهم من الانجليز وكادت تندثر هذه الفكرة في طي النسيان الى أن جاءت ثورة ١٩٥٢ فوجهت بأن سكان مصر قد وصلوا الى نحو عشرين مليون نسمة وأن الأرض الزراعية بدأت تضيق بهم عليها من السكان وأن نحو ٤٠٪ من تصرف النهر يضيع سنوياً في البحر فأحيت الثورة دراسة فكرة التخزين طويل المدى كحتمية لضمان الامن المائى وتوفير الموارد اللازمة للتوسع المستقبلى في الرقعة الزراعية وبعد دراسة مستفيضة استقر الرأى على انشاء سد أسوان العالى والذى بدى في انشائه سنة ١٩٦٠ وانتهى في ١٩٧٠ وخاضت مصر في سبيل تحقيقه حرب ١٩٥٦ وما تبعها من غلق قناة السويس ومقاطعة الدول الغربية لها ولكن ارادة الشعب المصرى هي التى انتصرت في النهاية.

وبدئ بالاستفادة من مياه المرحلة الاولى للسد العالى في سنة ١٩٦٥ ولكن سبق ذلك القيام بمحاولة استصلاح مساحة من الاراضى الصحراوية بجنوب مديرية التحرير ومساحة اخرى من اراضى بحيرة مريوط بمنطقة ابيس بجوار الاسكندرية في اوائل الخمسينات .

على أن مصر لم تدخل مجال استصلاح الاراضى على نطاق واسع الا بدءاً من سنة ١٩٦١ حيث أنشئت وزارة خاصة باستصلاح الاراضى وتكونت المؤسسات والشركات الحكومية التى تولت استصلاح واستزراع الاراضى الجديدة .

وقد اشتملت الخطة الخمسية الاولى ١٩٦١ - ١٩٦٥ على برنامج طموح لاستصلاح نحو ٧٠٠ ألف فدان في الدلتا والوادي والصحارى وسارت الخطة في طريقها الرسوم وأمكن فعلاً استصلاح ما يزيد عن خمسمائة ألف فدان خلال هذه الفترة حيث زاد المعدل السنوى للاستصلاح عن مائة ألف فدان في السنة . واثبت الانسان المصرى قدرته على تحقيق المعجزات واكتسب المهندسون والفنيون المصريون خبرة كبيرة في تكنولوجيا استصلاح واستزراع الاراضى الصحراوية شجعتهم على وضع برنامج أكثر طموحاً في الخطة الخمسية التالية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ إلا أن حرب ١٩٦٧ وما تبعها

من آثار لم تمكن مصر من السير فى تنفيذ الخطة المقترحة للاستصلاح واستكمال استزراع المساحات التى تم استصلاحها فى الخطة الأولى ، فانخفض معدل الاستصلاح الى أقل من ٥٠ ألف فدان فى السنة كما لم تتوفر الاستثمارات اللازمة لتنمية الأراضى المستصلحة والوصول بها الى الحدية الانتاجية الاقتصادية فى زمن معقول وكانت النتيجة أن ارتدت بعض المساحات التى استصلحت الى صحراء ثانية وامتد الوقت اللازم للوصول بإنتاج معظم الأراضى المستصلحة الى الحد الاقتصادى عن الوقت النمطى وتضخم فى نفس الوقت الجهاز الإدارى المشرف على هذه الأراضى نتيجد للسياسة التى كانت متبعة فى تشغيل الخريجين وتحكم البيروقراطية فى كثير من القرارات وكانت النتيجة الحتمية لكل هذا أن عجزت الأراضى الجديدة عن تحقيق عائد منها وأصبحت بوضعها عبئا على التنمية بدلا من أن تكون عوناً لها .

وقد بلغت جملة المساحات المستصلحة حتى سنة ١٩٧٠ نحو تسعمائة ألف فدان والمساحات المستزرعة نحو ٧٥٠ ألف فدان والمساحات التى وصلت الحدية منها حتى ذلك التاريخ نحو ٢٥٠ ألف فدان والخسارة السنوية المحققة نحو ١١ مليون جنيه .

ولم يتغير الوضع كثيرا خلال السبعينات ، فنتيجة لحرب ١٩٧٣ وما صاحبها من اعطاء أولوية لتعمير المناطق التى دمرتها الحرب كادت تتوقف عمليات استصلاح الأراضى حيث لم تزد المساحة التى استصلحت فى الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٨٤ عن ٢٥٠ ألف فدان بما فيها مشروع الصالحية وذلك بمعدل يقل عن خمسة عشر ألف فدان فى السنة فى الوقت الذى بلغ فيه معدل الزيادة فى السكان أكثر من مليون شخص فى السنة . وبذلك لم يزد نصيب الفرد ممن ولدوا خلال هذه الفترة من الأرض المستصلحة عن ٠.١٥ ر من الفدان أى نحو ٦٠ مترا مربعا للسكن والمرافق والغذاء وهو معدل مخيف لا يمكن أن نرضى به أو نسمح له بأن يستمر اذا ما أردنا للحياة أن تستمر على أرض هذا الوطن اذ لا يصح أن يقل ما يستصلح عن ١٥٠ ألف فدان اذا أردنا أن نحفظ بنصيب المواطن المصرى عند مستواه المتواضع الحالى والذى لا يزيد عن ٥٠٠ م٢ أى نحو ثمن فدان .

ولقد ساعد على هذا التردد فى سياسة استصلاح الأراضى فى مصر ما ظهر من آراء متضاربة بالفسفة لاهمية التوسع الأفقى بالمقارنة بالتوسع الراسى ولن تكون الأفضلية كذلك من يتولى مسئولية استصلاح الأراضى ؟ الحكومة أم الأفراد أم الشركات الخاصة أم الجمعيات التعاونية ؟ وكيف تدار هذه الأراضى هل تتولاها الدولة بشركاتها أم يتولاها الأفراد ؟ وأخيرا كيف يتصرف فى هذه الأراضى المستصلحة هل توزع على صغار الفلاحين والخريجين ممن يعملون بالزراعة فعلا أو تباع بالزاد للقادرين ماديا ؟ وهل يكون التصرف بالإيجار أو البيع عن طريق حق الاستغلال لفترة معينة ؟

كل هذه تساؤلات على جانب كبير من الاهمية ولا شك أن التجربة المصرية خلال الثلاثين سنة الماضية وما تجمع لدينا من بيانات تعكس نتائج

التجارب والمحاولات التي خضناها في الماضي لجديرة بالتحليل العلمي غير المتحيز للتجربة المصرية في استصلاح الاراضى لكى نلقى الضوء على ما تحقق في ظل انظمة وسياسات مختلفة سوف تنير لنا طريق المستقبل ولا شك ان تقييم هذه التجربة سوف يوضح لنا الطريق الذى يجب أن نسير فيه وهو ما سوف نتناوله في دراستنا للتالية للتجربة المصرية بايجابياتها وسلبياتها .

ثانيا - ادارة الاراضى المستصلحة :

(١) الادارة الحكومية ونتائجها :

ان السياسة المعاصرة لاستصلاح الاراضى في مصر تعرضت خلال الثلاثين سنة الأخيرة الى آراء وفلسفات متباينة فقامت فكرة مديريةية التحرير في أوائل الخمسينات على اساس انشاء مجتمع حديث متكامل تسوده علاقات انتاجية مختلفة كل الاختلاف عما كان معروفا في الدلتا والوادي واستخدم الأسلوب العلمى في تخطيط المجتمع الجديد الذى بنيت فكرته على أساس مجتمع زراعى صناعى متكامل الا ان هذه الآمال لم يكتب لها التحقيق لأسباب عديدة لا داعى للخوض فيها الآن .

وكانت الدولة مسئولة مسئولية كاملة عن اعمال الاستصلاح والتعمير والزراعة نظرا لما يتكلفه انشاء المجتمعات الصحراوية الجديدة من نفقات لا طائل للقطاع الخاص بها علاوة على انخفاض العائد من هذه الاراضى خلال سنوات الاستزراع الاولى وما قد تحتاجه من وقت طويل نسبيا للوصول بها الى الحدية الانتاجية الاقتصادية .

وكان لتجربة مديريةية التحرير وما صاحبها من آثار لها او عليها اثر على الفكر الحكومى والرأى العام في مصر بالنسبة لسياسة استصلاح الاراضى فقام البعض ينادى بضرورة استمرار الدولة فى القيام بمسؤولياتها عن استصلاح وتعمير الاراضى الجديدة لأن الهدف ليس اضافة مساحات جديدة من الأرض فقط ولكن خلق مجتمع جديد متكامل بكل مقومات الحياة الكريمة للمواطنين كما يبنى اصحاب هذا الرأى فكرهم على أساس ان صغار الفلاحين والمعدمين والعمال الزراعيين وهم اكثر الطبقات حاجة بل وتطلعا الى هذه الاراضى ليس لديهم القدرة المادية والفنية اللازمة لاستصلاح واستزراع هذه الاراضى وانشاء المجتمعات الجديدة وتوفير الخدمات الاساسية اللازمة للمستوطنين الجدد .

وعلى الجانب الآخر نادى البعض بعدم تدخل الدولة فى عمليات الاستصلاح والاستزراع وان يقتصر دورها على توفير البنية الاساسية للرى والصرف والطاقة على أن تباع هذه الاراضى فى مزاد علنى للقادرين ماديا يتولون استصلاحها واستزراعها بأنفسهم اسوة بما كان يتبعه كبار الملاك فى الماضى واصحاب هذا الرأى يؤكدون أن الأخذ بهذا الأسلوب يوفر

على الدولة مبالغ طائلة يمكن أن تنفقها على التوسع فى انشاء البنية الأساسية بما يوسع من قاعدة الاستصلاح ناسين أو متناسين أن ظروف استصلاح الاراضى الصحراوية تختلف كل الاختلاف عن الاراضى للصحراوية وأن مثل هذا الأسلوب سيؤدى الى تملك القادرين ماديا لهذه الاراضى والمضاربة فيها مستقبلا بما يحرم منها صغار الزراع الذين هم فى أمس الحاجة اليها . هذا علاوة على أن التنمية الزراعية فى المناطق الصحراوية يجب أن تبنى على أساس انشاء مناطق كبيرة تكون وحدة متكاملة اقتصاديا واجتماعيا وهو مالا يمكن أن يتحقق اذا ما ترك أمرها للأفراد الذين سوف لا يهتمون بتوفير الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية الداخلية كالطرق والكهرباء ومياه الشرب والمدارس والوحدات الصحية وغيرها ولكن الحكومة اخذت بالرأى الأول خلال الستينيات وبنيت خططها الأولى ١٩٦١ - ١٩٦٥ على أساس أن تتولى الدولة بنفسها مسئولية الاستصلاح والاستزراع والتعمير وخلق المجتمعات الجديدة فى الاراضى المستصلحة وحقت فى سبيل ذلك نجاحا ملحوظا حتى كانت حرب ١٩٦٧ فكانت تتوقف عمليات الاستصلاح أو سارت بخطى بطيئة وفى غير التكامل المطلوب .

ومما اثار الكثير من التساؤلات ما كانت تحققه مشاريع الاستصلاح التى تديرها الدولة من خسائر متزايدة مما جعل موضوع ادارة الاراضى المستصلحة يحتل أهمية خاصة من تفكير المسؤولين عن خطة التنمية . ففى خلال الستينيات كانت فلسفة الدولة هى ادارة هذه المزارع كمزارع حكومية كبيرة تستخدم فيها وسائل الانتاج الكبير وتطبق عليها الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة بهدف تحويلها فى النهاية الى مجتمعات زراعية صناعية لتعظيم العائد منها وبنى اصحاب هذا الرأى فكرهم على أساس أن هذه الاراضى يجب أن تبقى ملكا عاما للدولة وهى التى خاضت بسببها الحروب تلو الحروب فى سبيل استكمال بناء السد العالى والتى ساهم المصريون جميعا بأموالهم وأرواحهم فى خلق هذه القاعدة الانتاجية الجديدة ولذا يجب أن ينعموا جميعا بخيراتها . على أن ذلك قد يكون سليما من وجهة نظرية ولكن ليس من الضرورى أن تكون النتيجة كذلك عند التطبيق وهو ما ثبت فعلا من خلال ممارسة الدولة لادارة بعض هذه الاراضى أكثر من ثلاثين عاما إذ لم تحقق ادارة القطاع العام والحكوى النتائج المتوقعة بل بقيت مساحات كبيرة دون استزراع ، كما أن انتاجية الاراضى المستزرعة بقيت أقل كثيرا من متوسط الانتاج العام على مستوى الدولة وتعرضت الشركات الحكومية لخسائر مستمرة فاضطرت الى بيع مساحات من اراضيها بالمزاد العلنى لتحسين موقفها المالى .

وبتحليل اوضاع القطاع العام الذى كان مسئولا مسئولية كاملة عن ادارة هذه الاراضى فى المراحل الأولى ثم تقلصت هذه المسئولية تدريجيا بحيث لم يبق تحت ادارة الشركات الزراعية الحكومية أكثر من ٢٥٪ من المساحة المستصلحة لوجدنا أن هذه التجربة كانت جيدة على الزراعة المصرية إذ أن القطاع الزراعى قطاع اهلى بصفة رئيسية وأن مساحة الاراضى الحكومية لا تتعدى ٥٪ من المساحة الكلية ونظرا لحدائثة التجربة فإن الادارة الجديدة

لهذه الأراضي لم تتفهم ابعاد مسئوليتها في ادارة وتنمية هذه الاراضى ولها عذرها في ذلك فلم تكن مهينة بحال من الاحوال لتحمل هذه المسئولية خصوصا في مرحلة تحتاج الى بذل مجهود كبير ان لم يكن فوق الطاقة في الوصول بالمساحات المستصلحة الى الحدية الانتاجية الاقتصادية في اقصر وقت ممكن وكان لا بد من تربية الكوادر اللازمة وشرح المفاهيم الجديدة وایجاد نظام من الحوافز الفردية يشجع العاملين في هذه الاراضى على البذل والعطاء ولكن الظروف السياسية السائدة حينئذ لم تسمح باتباع سياسة الجزاء والعقاب في ادارة هذه الاراضى وبدلا من ذلك تكسبت هذه المؤسسات والشركات باعداد كبيرة من خريجي الجامعات والمدارس عن طريق مكتب القوى العاملة ممن تنقصهم الخبرة اللازمة لادارة هذه الاراضى بل انه في كثير من الاحيان حصل عجز واضح في بعض التخصصات المهمة وزيادة غير مطلوبة في تخصصات اخرى فاختل نظام العمل مما ادى الى النتائج السلبية لاستزراع هذه الاراضى .

كما صادف هذه التجربة غياب التنسيق بين مراحل الاستصلاح والاستزراع بما يتماشى مع طبيعة كل مرحلة ولما كانت المرحلة الهندسية للاستصلاح يمكن تنفيذها في زمن محدد فان الامر ليس كذلك بالنسبة للاستزراع الذى يحتاج الى مدد تتوقف على الظروف التى لا يمكن التحكم فيها ، ومن هنا حدثت فجوة كبيرة بين مرحلة الاستصلاح الهندسى ومرحلة الاستصلاح الزراعى وتخلفت الثانية كثيرا عن الاولى مما ادى في كثير من الاحيان الى ردة الارض المستصلحة الى صحراء ثانية مما اقتضى في كثير من الاحوال اعادة عملية استصلاح هذه المساحات من جديد مع ما في ذلك من اسراف لا مبرر له .

ولعل من اهم اسباب عدم النجاح الذى صادف بعض هذه المشاريع ان تخطيطها لم يرق على اساس سليم من الدراسة بالنسبة للعوامل السائدة في البيئة الصحراوية اذ طبق في استصلاحها وريها واستزراعها وتركيبها المحصولى ما يطبق في الدلتا والوادي بالرغم من اختلاف الظروف البيئية والاجتماعية السائدة في هذه المناطق اختلافا جذريا عن الاراضى القديمة مما تسبب في ظهور مشاكل عديدة خاصة بتمليح الاراضى والمجارى المائية وارتفاع مستوى الماء الارضى بسرعة وانخفاض انتاجية العديد من المحاصيل وعدم ملائمة الميكنة الحدية لخدمة الارض . ولا بد من أن نعى هذا الدرس جيدا اذا اردنا تفادى اخطاء الماضى والتى كلفتنا الكثير ولم يمكن حتى الآن اصلاح معظمها . كما أن عدم التنسيق بين الاجهزة المسئولة عن الاستصلاح والاستزراع والخدمات وغياب السلطة المركزية لكل مشروع ادى الى عدم التنسيق بين الاعمال المختلفة بما يضمن تشغيل المشروع بكفاءة عالية .

كل هذه الاسباب مجتمعة ساعدت على ظهور الادارة الحكومية بالعجز عن النهوض بمسئولية تنمية هذه الاراضى .

(ب) الادارة غير الحكومية ونتائجها :

لابد وان نعترف بأن معظم الاراضى للاستصلاح اراض منخفضة القدرة الانتاجية وراثيا وانها تحتاج الى استثمارات عالية لاستصلاحها وان العائد منها بطيء ومنخفض اذا ما قورن بغيرها من انشطة الاستثمار ومع ذلك فان استصلاح مساحات جديدة حتمية لاستمرار وجودنا على ارض هذا الوطن .

فى اطار النتائج غير المشجعة للادارة الحكومية للاراضى المستصلحة ظهرت الحاجة الى التفكير فى البدائل المختلفة للتصرف فى هذه الاراضى بما يحقق عائدا مجزيا منها للدولة وللحائزين لها . وهنا اختلفت الآراء والفلسفات فهناك من ينادى بتوزيعها على صغار المزارعين والمعدمين وعمال الزراعة فى وحدات صغيرة مع ادارتها عن طريق جمعيات تعاونية خدمية وبذلك تتسع قاعدة المنتجين الزراعيين وينشط التعاون الزراعى فى خدمة اعضائه ووضعوا نموذج الاصلاح الزراعى كمثال لذلك . على أنه قامت فى وجه هذا الراى بعض المعارضة بأنه لو اخذنا بهذا الأسلوب فلن نجد الأعداد الكافية من هذه الفئات لتوزيع الأرض عليهم وذلك نتيجة هجرة الكثير منهم الى الدول البترولية أو الى المدن بعد أن هجروا العمل الزراعى كما وأن هذه الفئات غير القادرة ماديا سوف تحتاج الى دعم حكومى لخدمة وتنمية هذه الاراضى مما يضع عبئا كبيرا على الدولة فى السنين الاولى بالاضافة الى أن هذه الفئات لا تقدر على سداد تكاليف استصلاح الارض والتي زادت كثيرا فى السنين الأخيرة عن ٢٥٠٠ جنيه للفدان مما لا يوفر السيولة المالية والاستثمارات الضرورية لاستمرار عمليات الاستصلاح والتعمير .

وكان البديل الثانى وهو ادخال فئات أخرى فى عمليات التوزيع بجانب صغار المنتفعين مثل خريجي الجامعات والمدارس المتوسطة فى محاولة لايجاد فرص عمل فى الزراعة لعدد من يتخرجون سنويا بأعداد تزيد كثيرا عن حاجة سوق العمل . وبدىء فى تجربة توزيع الاراضى على الخريجين بجانب صغار الفلاحين بما يحقق التكامل بينهما فى المجتمع الجديد . فالخريجون يقودون العمل الزراعى على أساس علمى يكون قدوة لصغار المنتفعين وهؤلاء يكونون مصدر عمالة يدوية للخريجين .

وقد بدأ توزيع الاراضى على الخريجين فى وحدات بلغت ٢٠ - ٣٠ فدان للخريج ثم انخفضت تدريجيا حتى وصلت الآن الى ١٠ أفدنة ولا شك ان هذه التجربة فى حاجة الى تقييم ولو أن الدلائل الأولية تشير الى نجاح نسبة كبيرة منهم زراعة هذه الاراضى وعدم نجاح البعض الآخر لأسباب متعددة على أنه يجب أن نعلم أنه لا يمكن استيعاب سوى نسبة ضئيلة جدا من الخريجين بالاضافة الى أن هؤلاء الخريجين يكلفون الدولة مبالغ كبيرة فى المرحلة الاولى لاستيطانهم فى صورة قروض للسكن وشراء الحيوانات والمرتب لفترة معينة ودعم لثمن الأرض ومن هنا كان تقييم النواحي الايجابية والسلبية لهذه التجربة أمرا ضروريا .

وفي إطار عجز موارد الدولة المالية عن توفير الاستثمارات اللازمة لاستصلاح ما لا يقل عن ١٢٠ ألف فدان سنويا بما لا يقل عن ٣٠٠ مليون جنيه فكرت الدولة في بيع نسبة قد تصل الى ٦٠٪ من الاراضى المستصلحة عن طريق المزاد العلنى في وحدات تختلف في مساحتها حسب قانون تملك الاراضى الصحراوية وكانت الاسعار مرتفعة في المبدأ والاقبال شديدا على الشراء الا ان الاسعار اخذت تقل تدريجيا مع الزمن ومع ذلك لازالت هذه الاسعار تغطى تكاليف الاستصلاح وتضمن ربحا معقولا لشركات الاستصلاح والتي اتبعت سياسة جديدة في الخمس سنوات الأخيرة بحيث تقوم بأعمال البنية الأساسية وتركيب شبكة الري وبيعها مباشرة للمستثمرين.

ومع ان هذا الأسلوب سوف يعمل على توفير بعض السيولة لشركات استصلاح الاراضى الا انه سوف يؤدي في النهاية الى تملك معظم المساحة المستصلحة بواسطة افراد لا يعملون في الزراعة ولكنهم اقدموا على شراء هذه الاراضى املا في المضاربة عليها مستقبلا وبيعها بأسعار عالية وليس ادل على ذلك من ان جزءا كبيرا من المساحة المباعة بهذه الطريقة بقى بدون استزراع مما يهدد مستقبل الانتاج الزراعى في الاراضى الجديدة اذا لم تتخذ الاجراءات التى تضمن سرعة زراعة هذه الاراضى ومساهمتها بصورة فعالة في تنمية الاقتصاد الزراعى المصرى .

كما ينادى البعض بفتح الباب امام الافراد والجمعيات التعاونية في القيام باستصلاح مساحات من الاراضى الجديدة وقد قامت الدولة في الماضى بتخصيص مساحات كبيرة للجمعيات التعاونية لاستصلاح الاراضى بلغت اكثر من ١٣٠ ألف فدان الا ان المساحة التى استصلحت منها حتى الآن لم تتعد ٧ ٪ من مجموع المساحة المخصصة لها واصبح واضحا ان هدف العديد من هذه الجمعيات الاستيلاء على اكبر مساحة من الاراضى عن طريق التخصيص او وضع اليد ثم الحصول على اقساط من الاعضاء دون ان يبذلوا اى مجهود يذكر في استصلاحها . وفي رأينا ان هذه الجمعيات لم تنجح في مهمتها ولذلك فانه لايد من اعادة النظر في موقف هذه الجمعيات والابقاء على الجمعيات الجادة وتقديم كل ما يمكن من تسهيلات لها وسحب الارض من الجمعيات غير الجادة والتي أصبحت ظاهرة يسيطر على كل منها عدد قليل من الافراد ليس لهم من هدف الا تحقيق اكبر قدر من الربح لذاتهم ووقع الكثير من صغار المستثمرين غريسة لهذه الجمعيات .

كما وان ترك الحبل على الغارب للقطاع الخاص والجمعيات التعاونية دون تخطيط مسبق لعملها في إطار مخطط اقليمى معتمد من الدولة سوف يؤدي الى استيلاء هذه الفئات على مساحات كبيرة من الاراضى الصحراوية ذات المستقبل المنظور سواء للتنمية الزراعية أو غيرها .

كما حاولت الدولة تشجيع الشركات المصرية والعربية والمشاركة للدخول في مشاريع استصلاح الاراضى وتقدمت عروض قليلة نسبيا ومعظم هذه العروض لم تكن جادة وان الشروط التى تقدم بها اصحابها يظهر فيها الاجحاف بحقوق الدولة ونية الاستغلال واضحة .

ولما كان العائد من المشروعات الزراعية منخفضا بصفة عامة وفي الاراضى الجديدة بصفة خاصة فان مثل هذا النشاط لم يلق اقبالا ملحوظا من جانب المستثمرين اذ لم يتقدم للاستثمار في هذه الاراضى الا فئة من المغامرين ومن هنا يجب اعادة النظر في شروط التعاقد بين الدولة والمستثمرين بما يضمن ربحا معقولا للمستثمر يشجعه على الاستثمار طويل الابد من هذه الاراضى ويمكن للدولة والبنوك العاملة في مصر الدخول مع المستثمرين في مثل هذه المشاريع التى يجب أن تعفى ايراداتها من الضرائب لمدة عشر سنوات كما تعفى مستلزمات الانتاج من الجمارك المقررة عليها .

الخبرة المصرية في استصلاح الاراضى

يمكن تقسيم مراحل استصلاح الاراضى في مصر الى خمس مراحل مميزة هى :

المرحلة ما قبل ١٩٥٢ :

وقد بدأت هذه المرحلة بانشاء سد اسوان سنة ١٩٠٢ وسلسلة القناطر على النيل وفروعه وكانت معظم مشاريع الاستصلاح تتولاها الشركات الاجنبية والتى كانت تبيع الاراضى المستصلحة بأسعار مرتفعة نسبيا مما أعجز قطاعا كبيرا من المشترين عن سداد أقساط الاراضى فاضطرت هذه الشركات الى اعادة الاستيلاء عليها . وفي نفس الوقت قام بعض كبار الملاك باستصلاح مساحات من الاراضى في شمال الدلتا كما قامت مصلحة الاملاك في اوائل الثلاثينات باستصلاح بعض الاراضى في شمال الدلتا (كفر سعد — والسرو وغيرها) بهدف التوزيع على صغار المنتفعين ولم يتعد متوسط معدل الاستصلاح السنوى عن ٢٥٠٠ فدان .

المرحلة من ١٩٥٢ — ١٩٥٩ :

وبقيام ثورة ١٩٥٢ اخذت مشاريع استصلاح الاراضى كركيزة من ركائز التنمية الزراعية في مصر اهمية خاصة وقامت ثلاث هيئات باستصلاح مساحات من الاراضى وصلت الى ١١٣٠٠٠ فدان وهذه الهيئات هى :

١ — الهيئة المصرية الامريكية لاصلاح الريف والتى انشئت سنة ١٩٥٤ وقامت باستصلاح حوالى ٢١ ألف فدان في منطقة ابيس قرب الاسكندرية وبعض المساحات في قوته وكوم اوشيم ويعتبر مشروع ابيس من انجح مشروعات استصلاح الاراضى بينما لم يكتب نفس النجاح لمشروعات قوته وكوم اوشيم بسبب طبيعة الأرض والمياه والفلاح .

٢ — هيئة مديرية التحرير انشئت سنة ١٩٥٢ للقيام باستصلاح الاراضى الصحراوية غرب الدلتا والتى يمثلها القطاع الجنوبى لمديرية التحرير والذي كان يقوم على أساس فلسفة خلق مجتمع متكامل زراعيًا وصناعيًا

واجتماعيا ولكن لم يصادف هذه التجربة النجاح المتوقع لأسباب عديدة ولكنها دون شك كانت تجربة رائدة في هذا المجال .

٣ - الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى والتي انشئت سنة ١٩٥٥ للقيام باستصلاح مناطق متفرقة في مصر .

وبلغت جملة المساحة المستصلحة خلال هذه الفترة نحو ٧٩.٠٠٠ فدان منها نحو ٢١ ألف فدان استصلحتها هيئة مديرية التحرير ونحو ٢١ ألف فدان بواسطة الهيئة المصرية الأمريكية لتحسين الريف ونحو ٣٣ ألف فدان استصلحتها الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى .

المرحلة من ١٩٦٠ - ١٩٦٥ :

وهى المرحلة التى أخذت فيها مصر جديا بخطة للتنمية وشملت الخطة الخمسية استصلاح ٥٢.٠٠٠ فدان فى الدلتا والوادي المتاخم على مياه النيل ونحو ٢٠.٢٠٠ فدان فى الصحراء على مصادر أخرى جوفية ومطرية ولكن ما تم تنفيذه منها خلال الخطة بلغ ٥٣.٦٠٠ فدان قامت بها الشركات الحكومية لاستصلاح الاراضى ومؤسسة تعمير الاراضى بمعدل متوسط بلغ ١١.٠٠٠ فدان فى السنة وبحد أقصى بلغ نحو ١٥.٠٠٠ فدان فى السنة وتعتبر هذه المرحلة الفترة الذهبية بالنسبة لما تم من استصلاح اراضى .

المرحلة من ١٩٦٦ - ١٩٦٧ :

وتشمل مرحلة الخطة الخمسية الثانية وكان مقررا استصلاح مساحة تبلغ حوالى ٦٠.٠٠٠ فدان بعد الخبرة التى اكتسبت خلال الخطة الخمسية الأولى والامكانيات المالية والآلية والفنية المتوفرة إلا أن حرب ١٩٦٧ مع اسرائيل تسببت فى خفض ما تم استصلاحه الى نحو ٢٧.٠ ألف فدان أى بمعدل سنوى حوالى ٥.٠ ألف فدان .

المرحلة من ١٩٧٠ - ١٩٧٣ :

لم يزد ما تم استصلاحه خلال هذه الفترة عن ٢١ ألف فدان أى بمعدل حوالى ٧ آلاف فدان فى السنة .

المرحلة من ١٩٧٣ - ١٩٨٢ :

نتيجة للحرب مع اسرائيل فان اعمال استصلاح الاراضى توقفت تقريبا حتى سنة ١٩٧٦ ثم استؤنفت ثانية بمعدل منخفض حتى ١٩٨٢ حيث أخذ معدل الاستصلاح يزداد قليلا وبلغت المساحة التى استصلحت بين ١٩٧٠ ، ١٩٨٢ حوالى ١٣٨.٠٠٠ فدان .

المرحلة الحالية ١٩٨٢ - ١٩٨٦ :

وتغطى الخطة الخمسية الاولى ومن المقرر استصلاح مساحة ٦٣٧٠٠٠ فدان ولكن من الواضح انه لن يتحقق اكثر من ثلث هذه المساحة. وبذلك يكون جملة ما تم استصلاحه من ١٩٥٢ حتى ١٩٨٢ حوالى ١٠٥٠٠٠٠ ر. فدان .

(ا) موزعة مرحليا كالآتى :

المساحة المستصلحة بالالف فدان	الفترة
٧٨ر٨	١٩٥٢ - ١٩٥٩
٥٣٦ر٤	١٩٦٠ - ١٩٦٥
٢٧٥ر٨	١٩٦٥ - ١٩٧٠
٢١٠	١٩٧٠ - ١٩٧٣
١٣٨ر٠	١٩٧٣ - ١٩٨٢
١٠٥٠ر٠	المجموع

(ب) موزعة حسب نوع الارض كالآتى :

٣٨٥ ألف فدان	أراض طينية أو طينية ملحية
٣٠٠ ألف فدان	أراض طينية جيرية
٣٦٥ ألف فدان	أراض رملية أو رملية حصوية
١٠٥٠ر٠٠٠	المجموع

(ج) موزعة حسب طريقة الري كالآتى :

٧٦٠ر٠٠٠	رى سطحي من النيل
٢٠٠ر٠٠٠	رى بالرش
٦٠ر٠٠٠	رى من مياه جوفية
٣٠ر٠٠٠	رى بالمطر
١٠٥٠ر٠٠٠	المجموع

(د) وعلى حسب الموقع الجغرافى فانها موزعة فى نحو ٤٣ منطقة تقع فى ١٧ محافظة بالوجه البحرى والقبلى والوادى الجديد والشريط الساحلى منها :

٧٩٣ر٠٠٠	الوجه البحرى
١٧٧ر٠٠٠	الوجه القبلى
٨٠ر٠٠٠	المناطق الصحراوية
١٠٥٠	الجملة

وعلى حسب نظام الاستغلال :

١٠٠.٠٠٠ ر.	المساحة الكلية
٢٠٠.٠٠٠ ر.	المساحة المستعمدة
٨٥٠.٠٠٠ ر.	صافي المساحة
٥٠٠.٠٠٠ ر.	مملك وموزع
٣٥٠.٠٠٠ ر.	مع الشركات

التكاليف الخاصة باستصلاح واستزراع مساحة ٩١٢.٠٠٠ فدان حتى ١٩٧٧ :

٣١٤	الفترة من ٥٢ - ١٩٦٠
١٥٤	الفترة من ٦٠ - ١٩٦٥
١٧٦	الفترة من ٦٥ - ١٩٧٠
١٩٩	الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٧
٢٢٤	تنمية الأراضي المستصلحة
٧٨٥	المجموع

أى أن ما يخص الفدان للاستصلاح والاستزراع والتعمير ٨٦٢ جنيها وإذا أضيف الى ذلك قيمة الخسارة المحققة حتى تصل الأرض الى الحدية الانتاجية ومشروعات الري الكبرى ونصيب الفدان فى تكلفة السد العالى تبلغ جملة تكاليف استصلاح واستزراع الفدان حتى ١٩٧٧ كالاتى :

أولا - تكاليف مباشرة :

٦٣٠	استصلاح وتعمير
٦٠	محطات رفع
١٢٠	اسكان
٤٠	مبان ادارية وزراعية
٢٠	مرافق
١٠	كهرباء
٥٠	نقل ومواصلات
٢٠	خدمات
٩٥٠	الجملة

٥٠	آلات زراعية (خدمة)
٢٥٠	الفرق بين مصروفات وايرادات مرحلة الاستزراع
٣٠٠	الجملة

٢ - مصروفات غير مباشرة :

٣٠٠	اعمال الرى والطرق والكبارى
٦٥	نصيب الفدان من مشروع السد العالى
٣٦٥	الجملة
١٦١٥	الاجمالى العام

وفى الفترة من ١٩٧٧ حتى الآن ارتفعت تكاليف الاستصلاح كثيرا حيث وصلت التكلفة حاليا الى حوالى ٣٥٠٠ جنيه منها حوالى ١٥٠٠ للبنية الاساسية ونحو ١٠٠٠ جنيه للرى ونحو ١٠٠٠ جنيه للاسكان وذلك بخلاف نصيب الفدان من مشاريع الرى والصرف الكبرى ونصيبه من تكلفة السد العالى والخسارة خلال المرحلة تحت الحدية .

السكان فى الاراضى الجديدة والمساحات المخصصة لكل فئة :

الفئة	العدد	المساحة المخصصة
صغار المنتفعين		فدان
الخريجون		٣٦٥ر٥٠٠
المستثمرون		٣٠ر٨٠٠
		٥٤ر٧٥٠
شركات زراعية وهيئات حكومية	٤٦٠ر٠٠٠	٤٥١ر٠٥٠
بنية اساسية ومنافع	٢٤٠ر٠٠٠	٤٦٠ر٧٣٠
معدة للتوزيع على صغار المنتفعين		١٠١ر٣٢٠
		٣٦ر٩٠٠
الجملة		١ر٠٥٠ر٠٠٠

بعض البيانات الخاصة بالخدمات الاجتماعية والمرافق بالاراضى الجديدة :

عدد التعاونيات	١٨٦ منها ١٣٦ جمعية محلية
عدد الاعضاء	٥٣٣٠٨
المساحة المخصصة	٢٤٣١٩٩
متوسط زمام الجمعية	١٥٥٣ فداناً
القروض الممنوحة فى ١٩٨١/٨٠	١٢ر٤٣٢ر٧٦٦ للجمعيات المحلية
عدد القرى	١٥٢ قرية مركزية ٣٦٢ قرية تابعة
عدد المساكن	٨١١٣٠ منزل للمنتفعين والعمال
عدد المدارس الاولى	١١١
عدد المدارس الاعدادية	٢١

٨	عدد المدارس الثانوية
٤٧	مكاتب البريد والتلغراف
١٠٣	وحدات صحية ومستشفيات
١٦٠	مخابر
١٥	مطاحن
٦٩	جمعيات استهلاكية
٢٠١	مساجد
١١٣	جمعيات تنمية المجتمع
١٨	مراكز اجتماعية

حتمية التوسع الأفقى :

تشكل الزيادة السكانية فى مصر ضغطا رهيبا على الموارد الأرضية وتؤدى الى اختلال شديد فى التوازن بين الموارد الأرضية والموارد البشرية وما يتبع ذلك من عجز متزايد فى الغذاء ولتحقيق موقف غذائى معقول يجب أن تزيد المساحة المحصولية من نحو ١٠ مليون فدان حاليا الى ما لا يقل عن ٢٢ مليون فدان محصولى قبل سنة ٢٠٠٠ وهذا لا يتحقق الا برفع الكثيف المحصولى للمساحة الحالية من ٢٠٠٪ الى ٣٠٠٪ بما يصل بالمساحة المحصولية للأراضي القديمة الى نحو ١٥٥ مليون فدان ولا بد من استصلاح مساحات اضافية تصل فى مجموعها على الأقل الى ٣ ملايين فدان أراض تضيف الى الرقعة الزراعية نحو ٦ ملايين فدان محصولى وان العجز فى انتاج الحبوب يتوقع أن يرتفع الى نحو ٦ ملايين طن عام ١٩٨٧/٨٦ حيث من المتوقع أن يصل عدد السكان الى نحو ٥٢ مليون نسمة .

ويمكن القول بصفة عامة أن سبب المشكلة الزراعية فى مصر يكمن فى اختلال العلاقة بين معدل التنمية الزراعية ومعدل النمو السكانى ومعدل الطلب على الغذاء والكساء حيث لا يزيد معدل التنمية الزراعية عن ٢٪ فى حين أن معدل النمو السكانى يزيد عن ٢.٨٪ والطلب على المواد الغذائية على ٥.٥٪ .

وتسير التنمية الزراعية فى اتجاهين :

التنمية الرأسية :

وتهدف الى زيادة انتاجية الوحدة المنتجة عن طريق النهوض بالانتاج النباتى والحيوانى .

التنمية الأفقية :

وتهدف الى اضافة قاعدة انتاجية جديدة عن طريق استصلاح وتعمير مناطق جديدة .

ولا يصح أن يكون الخلاف حول أهمية أحدهما عن الآخر فكلاهما أمر حتمى يجب أن يسير فى الاتجاهين معا وان كنا نرى ضرورة اعطاء اهتمام

أكبر للتوسع الأفقى خلال المرحلة القادمة ذلك لأن الزيادة الرأسية فى إنتاجية الأراضى القديمة سوف تظل محدودة الأثر فى المدى البعيد ولن تستثمر الى ما لا نهاية ومن هنا كانت أهمية خلق قاعدة إنتاجية إضافية وتنميتها فى الوقت الذى يسير فيه العمل فى اتجاه التنمية الرأسية خصوصا وأن نصيب الفرد من المساحة المنزرعة انخفض من نحو ٥٣ر. فدان عام ١٨٩٧ الى أقل من ١٢ر. فدان عام ١٩٨٥ تناقص بسرعة رهيبه إذا لم يصل معدل استصلاح الأراضى الجديدة الى نحو ١٨٠٠٠٠ فدان على الأقل فى السنة بما يعمل على تحسين الكثافة السكانية أو المحافظة عليها دون تكديس أكثر وخلق مجتمعات جديدة توفر للمواطنين وسائل العيش الكريمه وتعمل على ايجاد علاقات اجتماعية متطورة نتيجة للتطور فى طرق حيازة واستغلال الأراضى الجديدة بما يمكن من تطبيق وسائل الإنتاج الكبير واستعمال تكنولوجيا متطورة فى الزراعة نتيجة اختفاء ظاهرتى التفتت والتشتت الحيازى وإمكان اتخاذ القرارات التى تضمن تحقيق أهداف الدولة الانتاجية مما يتيح لعنصر العمل والادارة من اظهار قدراتها فى زيادة الإنتاج .

المراحل التى يجب أن تمر بها مشاريع استصلاح وتعمير الأراضى :

أولا - مرحلة الدراسات والأبحاث وتخطيط وتصميم المشروعات :

وتشمل أبحاث الأراضى والدراسات الطبوغرافية وتخطيط وتصميم الانشاءات الهندسية للرى والصرف والقرى والمرافق العامة ووضع المواصفات الفنية لتنفيذ المشروع واعداد البرنامج الزمنى للتنفيذ .

ثانيا - مرحلة تنفيذ الأعمال الهندسية بالمشروع : من طرق وترع ومصارف ومحطات الرفع وقرى ومرافق واعداد الأرض وتقسيمها وتسويقها إذا احتاج الأمر .

ثالثا - مرحلة الاستزراع :

وتشمل علاج وتحسين الأراضى والسير بعملية الاستزراع وفقا لطبيعة الأرض وتحديد اساليب خدمة الأرض والحصول فى المراحل تحت الحدية وفيها بعد الوصول الى مرحلة الحدية مع وضع خطة الاستغلال على أساس تحقيق أكبر عائد اقتصادى من المشروع .

رابعا - مرحلة التوطن وتكوين المجتمعات الجديدة :

حيث يتم اختيار المستوطنين الجدد على أسس معينة وتوفير الامكانيات المعيشية والاجتماعية لهم قبل وصولهم الى المجتمعات الجديدة وتحديد حجم الوحدات الموزعة ونظام الادارة وخلق المؤسسات الريفية اللازمة لمعاونتهم فى تنمية واستغلال الأراضى الجديدة .

خامسا - مرحلة التصنيع الزراعى :

وتمثل آخر مرحلة فى عملية استصلاح وتنمية المشاريع وهدفها تعظيم العائد من المشروع عن طريق تحقيق التكامل بين الأنشطة الزراعية والأنشطة الصناعية فى إطار ما يسمى بالمجمعات الزراعية الصناعية .

الموارد الأرضية :

بناء على الحصر الذى تم فى سنة ١٩٦٣ لتحديد مساحات التوسع الزراعى داخل الوادى أمكن تحديد حوالى ١٤ مليون فدان صالحة أو صالحة نسبيا للتوسع الزراعى موزعة على النحو التالى :

٨٨٣٢٨	فدان	أراضى الدرجة الاولى
٣٠٧٩٥٣	فدان	أراضى الدرجة الثانية
٥٣٣٥٠٢	فدان	أراضى الدرجة الثالثة
٤٨٩٨٧٧	فدان	أراضى الدرجة الرابعة

١٩٦٦/١٤ فدان المجموع

وذلك بالإضافة الى نحو ١٧٠ ألف فدان من تجفيف البحيرات ونحو ٧٥ ألف فدان بور مخطط بما يصل بالمساحة القابلة للاستصلاح بدرجاتها المختلفة الى نحو ١٦ مليون فدان استصلح منها حتى عام ١٩٨٢ نحو ١٠٥ مليون فدان .

وفى ضوء تزايد الضغط السكانى فان الدولة وضعت خطة للتوسع المستقبلى بنى على أساس استخدام جميع الموارد المائية المتاحة والمحتملة بعد التحكم فى فاقد مياه النيل فى منابعه العليا ومجراه وترشيد استخدام مياه الري واستخدام ما يمكن استخدامه من مياه الصرف والمياه الجوفية وقدرت مساحة التوسع المستقبلى بنحو ٢٨ مليون فدان ولذلك قامت وزارة الدولة لاستصلاح الأراضى بعمل مخطط قومى للموارد الأرضية وذلك لتحديد هذه المساحة على أسس تشمل خواص الأرض وتكاليف الاستصلاح والطاقة والبنية الأساسية والعائد . وينتظر أن تنتهى دراسة هذا المخطط قبل نهاية ١٩٨٥ بما يسمح باختيار المشاريع المستقبلية وفق أولويات محددة سواء على المستوى الإقليمى أو على المستوى القومى . وسوف يتوافق اتمام دراسة المخطط الرئيسى للأراضى مع نتائج المخطط الرئيسى للموارد المائية وبذا يتوفر لمصر لأول مرة التعرف الدقيق على ما لديها من موارد قائمة ومحتملة وكذلك خواص وصفات كل مورد من هذه الموارد وبذا يمكن التخطيط السليم لاستراتيجية بعيدة المدى لاستصلاح وتعمير الأراضى فى مصر على أسس مؤكدة .

أما عن الموارد المائية المتاحة والمحتملة فيمكن تلخيصها فى الآتى :

حصة مصر من مياه النيل حالياً	٥٥٥٥ مليار مم ^٣
حصة مصر من مشروع جونجلى	٢٠٠ مليار مم ^٣
حصة مصر المنتظرة من أعلى النيل	٧٥٥ مليار مم ^٣

جملة حصة مصر من مياه النيل	٦٥٥٥ مليار مم ^٣
ما يمكن استخدامه من مياه الصرف	٨٠٠ مليار مم ^٣
تحت أسوأ الظروف	٥٠٠ مليار مم ^٣
ما يمكن استخدامه من مياه جوفية	٢٠٠ مليار مم ^٣
ما يمكن استخدامه من مياه مجارى	٢٠٠ مليار مم ^٣

الجملة ٨٠٠٠ مليار مم^٣

جملة المستخدم حالياً للأغراض المختلفة من مصادر مختلفة

٦٠٠٠ مليار مم^٣

باقى المتاح للتوسع ٢٠٠٠ مليار مم^٣

تكفى لنحو ٣ مليون فدان وذلك على فرض عدم ترشيد الري والذي قد يؤدى الى وفر يتراوح بين ١٥ - ٢٠ ٪ من الكمية المستخدمة حالياً للزراعة والتي تقدر بنحو ٤٩ مليار اى ما يتراوح بين ٧٣ - ٩٨ مليار مم^٣ ولو أن ذلك سوف يخفض بلا شك كمية المياه المعاد استخدامها من مياه الصرف بما يعادل نحو ٥٠ ٪ من الكمية المحتمل استخدامها .

الموارد الأرضية الجديدة :

على أساس المعلومات المحدودة التى كانت متاحة حتى ١٩٨٠ كان التصور للتوسع المستقبلى على الوجه الآتى :

المساحة ١٠٠٠ فدان

جملة	رى بالرش	رى سطحي	
٧٣٥	٣٣٥	٤٠٠	سيناء
٨١٤	٣٥٢	٤٦٢	شرق الدلتا
١٦٨	٢٥	١٤٣	وسط الدلتا
٣٧٥	٣١٢	٦٣	غرب الدلتا
١٢٠	٤١	٧٩	مصر الوسطى
١٥٨	١٠٩	٤٩	مصر العليا
٤٤٨	٠٠٠٠	٤٤٨	الصحراء الغربية / الواحات وجنوب الوادى
٢,٨١٨	١,١٧٤	١,٦٤٤	الجملة

العمالة في مشروعات استصلاح الأراضي :

ما زالت تمثل العمالة العنصر السائد في استثمارات استصلاح الأراضي حيث تمثل نحو ٦٠٪ من جملة الاستثمارات وبصفة عامة تعاني معظم مشاريع استصلاح الأراضي من عجز في العمالة المؤقتة اليدوية اللازمة خصوصا في مراحل الذرة كما أنها تعاني من عجز واضح في بعض المهنيين كالمهندسين والفنيين في الوقت الذي تعاني فيه من التكدس في بعض الوظائف الادارية والكتابية وبالنسبة لمشروع استصلاح قدره ١٠٠٠٠ فدان فان العمالة اللازمة للأعمال المختلفة تشمل :

أعمال تسوية (ان لزمت)	حوالى ٥٥٠	عاملا لمدة سنة
انشاء مجارى الرى والصرف	٢٥٣٧	عاملا يوميا منها
	٢٤١٦	عاملا غير ماهر
انشاء المباني	٩٥٦	عاملا منها
	٤٤٤	عاملا غير ماهر

مرحلة الاستزراع :

وتختلف العمالة الدائمة حسب نوع الاستغلال كالاتى :

العمالة	مزرعة محاصيل	مزرعة بساتين	إنتاج حيوانى ٥٠٠٠ رأس
فنيون	٢٥	٣٨	٣٠
إداويون	١٨	٥٩	٤٠
مهنيون	٨٧	٢٩٢	١٥٦
جملة	١٣٠	٣٨٩	٢٢٦

طرق حيازة الأراضي الجديدة :

١ - الإيجار :

يتم تأجير الأرض للمستوطنين الجدد بعد بحث اجتماعى وذلك بقيمة ايجارية معينة ولفترة معينة تتجدد طالما يحافظون على انتاجية الأرض أو قد يتحولون الى ملاك لها بشروط معينة ومن مزايا نظام التأجير :

١ - انه يضمن دخلا مستمرا للدولة من الأراضي المستصلحة يزداد كلما ارتفعت قدرة الأرض الانتاجية .

- ٢ — يوفر جزءا من الاعباء التى قد تتحملها الدولة اذا قامت بزراعتها .
- ٣ — يوفر وسيلة معيشة لعدد كبير من المواطنين .
- ٤ — يسمح بالاشراف الدائم ويكفل التخلص من المستأجرين المهملين واستبدالهم عند الضرورة بعناصر أكثر كفاءة بالنسبة لزيادة الانتاج .
- ٥ — يوفر الحافز الضرورى لزيادة الانتاج نتيجة لما يعود على المستأجر من منفعة مباشرة .

عيوب نظام التأجير :

- ١ — لا يحقق التأجير لمدد قصيرة الحافز للنهوض بانتاجية الاراضى المستصلحة .
- ٢ — كثيرا ما تعجز الدولة عن تحصيل مستحققاتها .
- ٣ — قد يقف نظام التأجير عقبة فى سبيل تطوير الزراعة بالأراضى الجديدة أو تحقيق أهداف الدولة .

التملك :

تملك بعض المساحات المستصلحة لصغار المنتفعين بعد بحث اجتماعى وعلى أسس مماثلة لحد بعيد للقواعد المتبعة فى الإصلاح الزراعى .

مزايا التملك

- ١ — يضمن الحافز الشخصى للمالك بما يعنى زيادة الاهتمام برفع انتاجية الاراضى وزيادة الاستثمارات المخصصة لذلك .
- ٢ — المالك أقدر على خفض تكاليف الانتاج ورفع الانتاجية كثيرا عن المزارع الحكومية .
- ٣ — المالك أقدر على ادارة وحدته الزراعية واكثر عناية بها من المستأجر أو المزارع الحكومية .
- ٤ — الملكية تضمن استقرار المالك فى ارضه والمساهمة فى تكوين وتنمية المجتمع الذى يعيش فيه .
- ٥ — يساعد التملك فى وحدات صغيرة على حل مشكلة نقص العمالة خصوصا فى المناطق النائية .

عيوب التملك :

- ١ — يقلل من مرونة الدولة فى تنفيذ سياستها الزراعية وتطوير الزراعة .
- ٢ — يؤدى الى تفتيت الملكية مستقبلا نتيجة نظام الارث .

- ٣ — عائد الدولة المباشر من الأرض ينتهى بتسديد المالك للأقساط .
- ٤ — تلوؤ بعض الملاك فى سداد الأقساط المستحقة عليهم للدولة املا فى اعفائهم منها .
- ٥ — يحتاج المالك الى ارشاد ورعاية مستمرة من الدولة حتى تصل الأرض الى الحدية الانتاجية ويستقر المجتمع الجديد .

مزارع القطاع العام :

وهى المزارع التى تديرها الدولة فى وحدات كبيرة بالاستعانة بالعمال المؤقتين .

مزايا مزارع القطاع العام :

- ١ — امكان استخدام وسائل الانتاج الكبير والمتطور فى الزراعة .
- ٢ — تمكين الدولة من تنفيذ سياستها فى انتاج محاصيل استراتيجية سواء للغذاء أو للتصدير أو التصنيع بهرونة أكثر .
- ٣ — امكان اكثار التقاوى المنتقاة للمحاصيل تحت رقابة شديدة .
- ٤ — يعتبر العائد للدولة من هذه الأراضى عائدا مستمرا لا ينقطع مع الزمن .
- ٥ — امكان اقامة مجتمعات زراعية صناعية عليها لتعظيم العائد منها .
- ٦ — تعطى املا للأجيال القادمة فى تملك الأراضى المستصلحة اذا ما فكرت الدولة فى الوقت المناسب فى تطبيق مثل هذه السياسة .

عيوب مزارع القطاع العام :

- ١ — ضعف الادارة وعدم توفر الكوادر القادرة على ادارة هذه الأراضى بكفاءة عالية .
- ٢ — غياب الحافز الشخصى لدى العاملين وعدم اهتمامهم بزيادة الانتاج أو خفض تكلفته لعدم توفر الوعى بالمحافظة على المال العام وتنميته .
- ٣ — زيادة تكلفة الانتاج وانخفاض الانتاجية بالمقارنة بمزارع القطاع الخاص .
- ٤ — التعقيدات المكتبية والتزام اداريها بالقوانين واللوائح السائدة التى تحد من فاعلية الادارة الحكومية .
- ٥ — عدم التحديد الواضح للمسئوليات أو تحديد اهداف انتاج يلتزم بها .
- ٦ — غياب الاخذ بنظام الثواب والعقاب .

التوزيع على الخريجين :

وذلك بهدف الاستفادة منهم فى تطوير الزراعة ورفع كفاءة الانتاج بما يساعد فى قيادة عملية تطوير الزراعة فى المناطق المجاورة علاوة على إيجاد فرص عمل كريمة للعديد من الخريجين ممن يعملون حالياً فى أماكن ليست فى حاجة اليهم بل ويعتبرون عبئاً عليها .

وقد وضعت شروط لابد من توفرها فى الخريجين الذين ينتفعون بهذه الأراضى وتم توزيع حوالى ٣٣٥٠٠ فدان فى سنة ١٩٧٧/٧٦ كما وضعت قواعد بالنسبة لتنمية الأرض وتحصيل الأقساط ومساحة الوحدة ونظام الاستغلال والتيسيرات التى تمنح لهم من سلف ومستلزمات انتاج ومواش وإنشاء المساكن والحظائر وتكوين التعاونيات ومسئولية الشركات الزراعية التى تقع فى زمامها المساحة الموزعة .

وبدل التقييم المبدئى للتجربة على الإيجابيات الآتية :

١ - ارتفاع انتاجية المحاصيل لدى الخريجين عن مثيلاتها لدى الشركات الزراعية .

٢ - التوسع فى زراعة المحاصيل غير التقليدية كالخضر ونباتات الزينة .

٣ - التوسع فى مشاريع الانتاج الحيوانى والدواجن .

٤ - استخدام الأساليب المتطورة فى الزراعة كالاعتماد لحد كبير على المكنة والتصنيع الزراعى والتسويق النظم للمنتجات .

٥ - تضافر الجهود الذاتية فى تنمية المجتمع الذى يعيشون فيه .

كما اثبتت التجربة السلبيات الآتية :

١ - عدم اقامة نسبة كبيرة منهم بالمزارع وتأجيرها لغيرهم والعمل فى أنشطة أخرى .

٢ - الاعتماد لحد كبير على الدولة فى القروض والمدخلات والخدمات والمرافق مما يعتبر مرهقاً للدولة اذا ما استمرت تطبق التجربة على نفس الأسس التى طبقت بها فى الماضى .

٣ - التصرف فى الأراضى الموزعة بعد فترة قصيرة من توزيعها والامتناع عن سداد الأقساط المستحقة .

٤ - كثرة الشكاوى والاحتجاجات التى يتقدمون بها للمسؤولين على جميع المستويات بغية فى تحقيق مكاسب ومزايا أكثر مما حصلوا عليه .

البيع بالمزاد العلنى :

دخلت الشركات الزراعية وشركات استصلاح الاراضى مجال بيع الاراضى المستصلحة بالمزاد العلنى وذلك بهدف تحقيق عائد يمكن استثماره فى استصلاح مساحات اضافية او ادخال التحسينات اللازمة على المساحات المنزوعة وخلق سيولة مالية لدى هذه الشركات تغنيها جزئيا عن الاقتراض من البنوك وتقلل مديونياتها لدى الغير .

ومع تسليمنا بأهمية توفير قدر من الاستثمارات اللازمة للتمويل الذاتى لمشاريع الاستصلاح الا أن هناك العديد من المحاذير التى يجب أن ننبه اليها نتيجة التوسع فى بيع الاراضى المستصلحة بالمزاد منها :

١ - ان كثيرا من المشترين لهذه الاراضى لا يعملون فى الزراعة ولا ينوون العمل فى الزراعة وانما يقبلون على شراء هذه الاراضى املا فى المضاربة عليها مستقبلا مستفيدين من العجز المتزايد فى الاراضى وزيادة الطلب عليها مستقبلا وارتفاع اثمانها بسرعة مع الزمن .

٢ - ان بيع الاراضى لغير المزارعين القادرين ماديا بحرم كثيرا من الراغبين فى مجال العمل الزراعى ولكن لا تتوفر لديهم الامكانيات المادية اللازمة للمزايدة على شراء هذه الارض .

٣ - ان كثيرا من الاراضى المباعة بالمزاد العلنى تترك بدون زراعة او تجرى بها عمليات شكلية مما يعتبر اهدارا للموارد الارضية والمائية والتى نحن فى أمس الحاجة الى استغلالها فى انتاج الغذاء .

٤ - ان شراء هذه الفئة القادرة للاراضى الزراعية الجديدة وحرمان غير القادرين ماديا قد لا يبعث على توفر الاستقرار الاجتماعى اللازم للمجتمع .

التجربة المصرية فى حيازة الاراضى المستصلحة :

كان هدف التجربة المصرية من الاستصلاح هو توزيع الاراضى التى يتم استصلاحها على صغار المنتفعين عن طريق التملك وكان الاجراء المتبع هو تسليم الارض المستصلحة الى هيئة الاصلاح الزراعى والتى تقوم باجراء البحوث الاجتماعية للمزارعين الذين تتوفر فيهم الشروط وذلك فى المناطق المكتظة بالسكان وقد قامت هيئة الاصلاح الزراعى بتمليك نحو ٧٦ ألف فدان قبل عام ١٩٦٥ حيث انشئت المؤسسة العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة وقامت بدورها بتمليك مساحة ٢٤ ألف فدان وقامت هيئة تعمير الصحارى بتمليك مساحة ٣٠ ألف فدان ثم توقفت عملية التملك وحل محلها عملية التأجير على نفس الاسس التى كانت متبعة فى تملك الاراضى المستصلحة مع انضمامهم للجمعيات التى انشئت فى الاراضى

المستصلحة. وهذه الجمعيات تقوم بتوفير مستلزمات الانتاج وتسويق المحاصيل وتقدم له بقرة كما يقدم له عون غذائى لمدة ثلاث سنوات .

ومنذ سنة ١٩٦٦ حتى سنة ١٩٧٥ قامت مؤسسة تنمية واستغلال الاراضى بإدارة الاراضى المستصلحة والموزعة بين احدى عشر قطاعا مساحة كل منها حوالى ٥٠ ألف فدان ولكل قطاع ميزانيته الخاصة واهداف انتاجيته ويرأس كل قطاع مدير يساعد عدد من الاخصائيين فى الفروع المختلفة وقسم كل قطاع الى مزارع مساحة كل منها حوالى ٥٠٠٠ فدان لها ميزانية محددة واهداف انتاج وتعتبر المزرعة الوحدة الانتاجية المستقلة وتجبرى محاسبة العاملين على أساس المزرعة مع اعتبار الورشة المركزية للالات وحدة انتاجية مستقلة تحاسب المزارع على اعمال الإصلاحات والصيانة التى تقوم بها .

وكان الهدف من هذا النظام تحديد المسؤولية على مستوى العاملين بالمزرعة وتحقيق التنافس بين المزارع المختلفة بالقطاع الواحد ثم بين القطاعات المختلفة مع اعطاء المرونة الكافية لمدير القطاع والمزرعة فى ادارة الوحدة والاستفادة بالخبرة المتميزة الموجودة بالمركز الرئيسى فى خدمة كافة القطاعات .

وفى سنة ١٩٧٠ أنشئ بكل قطاع مجلس ادارة يشترك فيه العاملون ويقومون بإدارة شئون القطاع فى حدود السياسة العامة للدولة مع مراعاة ظروف كل قطاع ومحاولة تعظيم الاستفادة من الظروف المحلية والتصرف فى الاراضى بما يراه ملائما لاقتصاديات الانتاج ومتمشيا مع سياسة الدولة . وقد تم خلال هذه الفترة تملك حوالى ١٥٣ ألف فدان لمستأجرىها وتوزيع ٣٣٥ ألف فدان على الخريجين وبيع مساحة حوالى ٤٥ ألف فدان من المساحات المتفرقة فى وحدات بين ٥ - ٢٥ فدان وتملك حوالى ١١ ألف فدان للنوبيين فى منطقة كوم أمبو واسنا وادفو وتملك حوالى ١٠ آلاف فدان للمقاتلين وأسرى الشهداء وتخصيص ٥٠ ألف فدان لشركة الدلتا لبنجر السكر لإقامة مجمع زراعى بكفر الشيخ ونحو ٦ آلاف فدان لشركة السكر بمنطقة كوم أمبو لسد احتياجات المصنع وطرح مساحة حوالى ٣٩ ألف فدان بمصر العليا ومصر الوسطى للبيع للمتفعين .

استنتاجات واقتراحات

١ - تعاني معظم مشاريع استصلاح الاراضى من نقص فى المياه خصوصا فى فترة الذروة خلال اشهر الصيف وقد لا يكون ذلك راجعا الى نقص مطلق فى كمية المياه بقدر ما يعزى الى أخطاء فى تصميم المشاريع أو نظام التوزيع أو طريقة الري أو سوء عمليات الري أو عدم صيانة المجارى المائية بسبب عدم تحديد هذه المسؤولية بين الجهات المسؤولة عن التشغيل وتلك المستفيدة من مياه الري ، ولعل من أهم أسباب مشاكل الري ما يرجع منها الى عدد ساعات التشغيل المصممة لطلبات الرفع بالمقارنة

بعدد ساعات الري الفعلية حيث أن معظم التصميم مبنى على تشغيل ٢٤ ساعة بينها ساعات الري الفعلية لا تتعدى ١٢ ساعة في اليوم مما يعنى فقد مياه الري أثناء الليل الى المصارف دون ما استفادة فعلية منها .

ولعلاج هذه المشاكل يقترح زيادة طاقة الترع الأولية والثانوية واجراء عمليات تسوية السطح وتحديد المسئولية بالنسبة لتشغيل وصيانة شبكة الري والصرف مع التنسيق بين الأجهزة المتواجدة على المشروع وتكوين جمعيات من المنتفعين لإدارة الموارد المائية بكفاءة أعلى .

٢ - أن اختيار معظم مشاريع استصلاح الأراضي في الماضي قد تم على أساس معلومات محدودة جدا خصوصا فيما يتعلق بصلاحية الموارد الأرضية للتنمية الزراعية الاقتصادية والموارد المائية المتاحة كما ونوعا والظروف الهيدرولوجية للمنطقة واختيار طريقة الري الملائمة والتركيب المحصولي الأمثل والتخطيط الملائم لنظام الحيازة المقترح ودون ما تحديد مسبق لأهداف المشروع وأسلوب التصرف .

أن قاعدة المعلومات اللازمة للتخطيط والمتابعة والتقييم لا تتوفر لمعظم المشاريع مما كان السبب المباشر في تعثر معظمها عن تحقيق أهداف الدولة منها .

ولتلافى ذلك مستقبلا لابد من يبنى اختيار المشروع على دراسات مسبقة للأراضي والمياه وجدوى اقتصادية واجتماعية للمشروع وتحليل اقتصادى ومالى سليم واختيار لطريقة الري المناسبة وتركيب محصولى ملائم وأن يراعى في اختيار المشاريع على أساس جغرافى بحيث يكون لكل مشروع هيئة مستقلة تتولى اعمال الاستصلاح والاستزراع والتصرف في الأراضي والاستيطان وتنمية المجتمع وتوفير الخدمات الأساسية وذلك تحديدا للمسئولية ومنعا للازدواج والتضارب في القرارات وتنسيقا للأنشطة المختلفة والتي يجب أن تتم في تناسق يضمن الاستفادة الكاملة من المشروع ولا شك أن نتائج دراسات المخطط الرئيسى للأراضي والمخطط الرئيسى للمياه سوف تضع أساسا للاختيار مستقبلا وسوف تساعد في وضع تخطيط سليم للمشاريع ولا توجد بالمناطق المستصلحة مزارع رائدة تجمع منها البيانات المقارنة بالنسبة لطرق الري المختلفة والتراكيب المحصولية الملائمة والنظام الحيازى الأمثل غير ذلك من البيانات الأساسية التى يهتدى بها أثناء تخطيط المشاريع ولابد من اقامة مثل هذه المزارع واخضاعها لرقابة علمية وتحليل البيانات المجمعة منها .

٣ - أن معظم مشاريع الاستصلاح تعاني بدرجات مختلفة من نقص في البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية والمؤسسات الريفية مما ينعكس أثره في هجرة بعض المنتفعين وعدم اقامة بعض الخريجين بمناطق الاستصلاح وتغيب المدرسين والأطباء والمرضات عن أعمالهم في خدمة القرى والمجتمعات الجديدة وارتفاع نسبة الأمية .

ولابد من قيام جمعيات تنمية المجتمع بهذه المجتمعات الجديدة من القيام برسالتها فى خدمة المجتمع وصيانة البنية الأساسية والمحافظة على المرافق والمباني والطرق فى حالة جيدة وهذا يحتاج الى تعليم وتدريب المستوطنين الجدد فى الاعتماد على الذات .

٤ - ان معظم الائتمان يقدم للمستوطنين الجدد فى صورة قروض وسلف قصيرة الأجل وفى صورة عينية اما القروض متوسطة وطويلة الأجل فتكاد تكون معدومة كما ان شروط الحصول عليها لا تتيسر للأغلبية من صغار المنتجين ولذابقى معظم المنتجين يعملون فى اطار انتاج الكفاف واذا اريد للمجتمعات الزراعية الجديدة ان تنمو وتتطور فلا بد من تسهيل شروط الحصول على قروض متوسطة وطويلة الأجل للاستثمار فى الأنشطة المكملة للانتاج النباتى التقليدى . ولاشك ان السنين الاولى للاستيطان تعتبر من اصعب السنين التى تواجه المستوطن الجديد حيث انتاجية الأرض لا يمكن ان تفى باحتياجاته وأن البيئة الجديدة غريبة عليه ولذلك فهو خلال هذه الفترة فى أمس الحاجة الى تقديم الخدمات الأساسية والقروض والتسهيلات الائتمانية التى تسمح له بتخطى هذه الفترة والمساهمة فى تنمية المجتمع الجديد .

٥ - وبالنسبة لادارة الاراضى الجديدة فقد اثبتت تجربة الفترة الماضية على أن صغار المنتجين والخريجين يتميزون على القطاع العام والشركات الحكومية بالنسبة لانتاجية الوحدة من معظم المحاصيل حيث تصل انتاجية الفدان فى حالة المنتجين الى ما يعادل ضعف الانتاجية فى حالة القطاع العام والشركات الحكومية كما وان تكلفة الانتاج تقل كثيرا فى الحالة الاولى عن الحالة الثانية والنتيجة أن صغار المنتجين يحققون أرباحا معقولة من وحداتهم بينما تحقق الشركات الحكومية خسارة مستمرة فى معظم المحاصيل .

وقد يعزى ذلك الى ضعف الجهاز الادارى وتضخمه بالعاملين فى تخصصات غير مطلوبة وعجز شديد فى تخصصات مطلوبة كما وان نظام التعيين والترقية والحوافز لا يشجع العاملين على الانضباط والتفانى فى الانتاج كما وان حجم الوحدات فى القطاع العام او الشركات الحكومية اكبر بكثير من الحجم الأمثل للادارة بمستواها ومعوقاتنا الحالية .

٦ - وبالنسبة لجميع المشاريع التى قيمت يمكن القول أن الانتاجية الحالية على هذه الاراضى تقل كثيرا عن الانتاجية المحتملة سواء بالنسبة للشركات الحكومية أو صغار المنتجين والخريجين وهذا يعنى انه لازال هناك مجال كبير لرفع انتاجية الاراضى المستصلحة اذا ما ازيلت المعوقات وطُبقت التكنولوجيا الملائمة بالنسبة للاراضى الصحراوية واختيرت المحاصيل التى تتلائم مع خواص الاراضى المعنية وأمكن الاستفادة من الميزات البيئية التى قد تتواجد بالمناطق المختلفة .

وعموما فان انتاجية الاراضى الطينية المنخفضة المنسوب للمحاصيل التقليدية تتوق على انتاجية الاراضى الصحراوية الرملية المرتفعة المنسوب والتي تحتاج الى زراعة محاصيل خاصة واستخدام تكنولوجيا متطورة لم تتوفر .

ويبلغ اجمالى مساحة الاراضى المستصلحة حوالى ١٦٪ من جملة المساحة المنزرعة فى الاراضى القديية الا ان انتاجيتها لا تتعدى ٨٪ من الناتج القومى الزراعى فهناك نحو ٥٠ ألف فدان بلغت الحدية الانتاجية وحوالى ٤٠٠ ألف فدان لم تصل الى الحدية الانتاجية لأسباب عديدة .

٧ — اذا اريد للمشاريع الكبيرة فى الاراضى الصحراوية ان تعطى عائدا مجزيا فلابد من أن تقوم سياساتها الزراعية على أساس من التخصص والتركيز فى الانتاج والميكنة والتصنيع الزراعى بما يعظم العائد من استخدام هذه الموارد ومن الأمثلة الموجودة شركة السكروم المصرية بغرب النوبارية والتي تخصص فى العنب ومنتجاته ومزرعة الوراق بشرقة النهضة الزراعية والتي تخصص فى انتاج الالبان وتصنيعها وشركة الدلتا للسكر والتي تخصص فى زراعة بنجر السكر وتصنيعه .

وأفضل نظام يمكن أن يقوم عليه الاستغلال فى الاراضى الصحراوية الجديدة هو خليط من شركة مساهمة او مشتركة تعمل فى مساحة حوالى ١٠٠٠٠ فدان يحيط بها نحو ٢٠٠٠ من صغار المتفعين يزرعون مساحة حوالى ١٠٠٠٠ فدان ونحو ٥٠٠ من الخريجين يزرعون حوالى ١٠٠٠ فدان وجميعتين متخصصتين تعملان فى مساحة حوالى ٥٠٠٠ فدان وهؤلاء جميعا يكونون اساس مجمع زراعى صناعى يخدم المساهمين فيه والمتفعين الزراعيين وفقا لنظام تعاقدى يتفق على أن يكون للمتفعين الزراعيين نصيب من أرباح المجمع الزراعى الصناعى .

٨ — تذبذبت سياسة الحكومة خلال الثلاثين سنة الأخيرة بالنسبة لإدارة الاراضى الجديدة وحيازتها بين الوحدات الكبيرة التى يديرها القطاع العام او الشركات الحكومية وبين التملك والتأجير فى وحدات صغيرة لصغار المتفعين والمعدمين والخريجين ولكن فى السنين الأخيرة حدث تغير فى هذه السياسة بالتوسع فى بيع الأرض بالزاد العلنى وفى حدود ٦٠٪ من المساحة المستصلحة ولكن يبقى السؤال المحتاج الى اجابة قائما الا وهو لمن نستصلح الاراضى الجديدة ؟ وفى رأينا أن الهدف الاجتماعى قد لا يقل أهمية عن الهدف الاقتصادى وهذا يعنى أن خلق وسيلة حياة لقطاع هام من المواطنين بجانب دورها الأساسى فى تخفيف الضغط على المجتمعات القديمة وخلق قاعدة انتاجية اضافية لانتاج مزيد من الغذاء يعتبر من البررات التى تحتم السير قدما بالتوسع الأمتى واتضح الآن أن أفضل وسيلة لاستغلال الاراضى الجديدة هو تكامل النظم الحيازية المختلفة فى مجمع زراعى صناعى متكامل .

٩ - على اننا نشعر انه فى ضوء محدودية الموارد الارضية وزيادة انطلب عليها ومساهمة جميع المصريين فى خلق هذه القاعدة الانتاجية الجديدة فان افضل وسيلة لاستغلال هذه الاراضى هى منح العاملين عليها حق الاستغلال لفترة زمنية معينة ولتكن عشر سنوات تتجدد لمدد اخرى طالما قام المزارع بجميع التزاماته ويكون للمزارع والدولة حصة فى عائد هذه الاراضى .

١٠ - لما كانت اعمال استصلاح وتنمية الاراضى تشمل مراحل مختلفة متعاقبة او متداخلة ولما كانت المرحلة الاولى وهى المرحلة الهندسية يمكن اتمامها فى مواعيد محددة يليها مرحلة الاستصلاح والاستزراع وهى مرحلة لا يمكن تحديد فترتها بالضبط وهى عادة ابطأ من المرحلة الاولى فاذا لم يحدث التنسيق بين المرحلتين فان جزءا من المساحة المستصلحة هندسيا يمكن ان يرتد ثانية الى صحراء اذا لم تستزرع خلال فترة زمنية معينة وفى رايانا ان المساحة التى يلزم استصلاحها سنويا يجب الا تقل عن ١٨٠ الف فدان فى السنة يتولى القطاع العام القيام بنحو ٧٥٪ من هذا البرنامج ويتولى القطاع الخاص والجمعيات التعاونية استصلاح حوالى ٢٥٪ وبالرغم من انه امكن الوصول بالمساحة المستصلحة سنويا خلال الخطة الخمسية الاولى الى نحو ١٥٠ الف فدان فى السنة فى الوقت الذى كانت تتبع طرق تقليدية فى الري والتسوية مما يحتاج الى وقت ومجهود كبيرين والان وبعد التطور الذى حدث فى نظم الري وعدم الحاجة الكبيرة الى اجراء عمليات التسوية فان معدل الاستصلاح يمكن ان يصل الى حوالى ١٨٠ الف فدان ولكن للأسف فان المعدل الحالى يقل كثيرا عن ذلك ولا بد من تعزيز شركات استصلاح الاراضى بالامكانيات التى تسمح لها بتحقيق هذه المعدلات .

ان السياسة السعرية لبعض المحاصيل الزراعية لا تشجع كثيرا من المزارعين فى الاراضى الجديدة على زراعة المحاصيل المسعرة مهما كانت درجة صلاحية الارض والمناخ لزراعتها مما يؤدى الى اختلال فى التركيب المحصولى وهروب من زراعة بعض المحاصيل الاستراتيجية ولا بد من تغيير هذه السياسة السعرية بما يحقق عائدا مجزيا للمنتج ودون ارهاق المستهلك .